بتاريخ 01 رجب 1446
المواسعة و المضايقة

الجلسة 51

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمْ
الْحَمْدُ للّه رَبِّ الْعَالَمِينْ وَصَلَى الله عَلَىٰ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِين

الجواب المَرموق على سهو الشّيخ الصّدوق

لقد تكلّف الشّيخ الصّدوق بكلّ عَناء أن يُبرّر روايات سهو النبيّ و نومه فقد فسَّر السّهوَ «بالإسهاء» و النّومَ «بالإنامة» قائلاً:

«وَ لَيْسَ سَهْوُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَسَهْوِنَا لِأَنَّ سَهْوَهُ مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ إِنَّمَا أَسْهَاهُ:

1. لِيُعْلِمَ أَنَّهُ بَشَرٌ مَخْلُوقٌ فَلاَ يُتَّخَذَ رَبّاً مَعْبُوداً دُونَهُ.

2. وَ لِيَعْلَمَ النَّاسُ بِسَهْوِهِ حُكْمَ السَّهْوِ (شرعاً) مَتَى سَهَوْا.

وَ سَهْوُنَا مِنَ الشَّيْطَانِ وَ لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ اَلْأَئِمَّةِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ «إِنَّما سُلْطانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَ الَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ»[1] وَ عَلَى مَنْ تَبِعَهُ مِنَ الْغَاوِينَ».[2]

و لكن هو الّذي بالتّحديد قد سَها تجاه مسألة الإسهاء ـلا النّبيّـ فإنّا سنُحاجِجه بكلّ اعتزاز بعدّة هجَمات متوالِيات:

ـ أوّلاً: لم تَنحصِر معرفة أنّه «بشر مخلوق» بأن يوقعه الله تعالى في الإسهاء فإنّ النّاس المُتعايشِين مع النّبيّ قد أبصروا أكله و مشيه ضمن الأسواق و .... حيث قد صرّحت الآية التّالية: « «وَ قٰالُوا مٰا لِهٰذَا الرَّسُولِ يَأْكُلُ الطَّعٰامَ وَ يَمْشِي فِي الْأَسْوٰاقِ لَوْ لاٰ أُنْزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ»[3] و كذا الآية: «وَ مٰا أَرْسَلْنٰا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلاّٰ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعٰامَ وَ يَمْشُونَ فِي الْأَسْوٰاقِ»[4] فبالتّالي إنّ الأمّة برُمَّتها ـآنذاكـ قد ترسَّخت ببالهم أنّه «بشر مخلوق» فلا يَحقّ لنا أن نَعتقد بالإسهاء حتّى نُسجّل به مخلوقيّة النبيّ صلوات عليه و آله بل يُعدّ نقصاً و نقضاً لعصمته تماماً ـوفقاً للدلائل المُجوهَرة ضمن الجواهرـ.

ـ ثانياً: إنّ إبلاغ الحكم الشّرعيّ لا يَتحدَّد بإسهاء النبيّ إذ بوُسع المولى أن يُضيئ لنا أحكام السّهو و أبعاده عبرَ التّبيان و الإيضاح من دون أن يَتورّط الشّارع في هذه الزّلات النّكراء بحقّ نبيّه صلوات الله عليه و آله.

ـ ثالثاً: أساساً إنّ هذه الرّوايات الواهيات لا تَنسجِم لا مع السّهو و لا الإسهاء و لا النّوم و الإنامة إطلاقاً إذ قد استَفاضت روايات متكاثرة بأنّ روح القدس سيَدعَمهم تماماً فلا يَدَعهم يَسهون.[5]

ـ رابعاً: إنّ الدّليل العقليّ الذي قد بَرهن لنا عصمتَهم لا يَخضَع للتّخصيص نهائيّاً حتّى بمورد واحد ـفي نوم النبيّـ إذ قد استَبان بل قد تسالم الأعلام بأنّ الأدلة العقليّة لا تَستقبل الاستثناء، فلو افترَضنا ـجدلاًـ استثناءً واحداً لانهارَت أركان العصمة بأسرها إذ نقيض الموجبة الكليّة هي السالبة الجزئيّة.

ـ خامساً: فلنَنتَبِه بأنّ تلك الرّوايات الموهومات لا تُقاوِم تواتر روايات الفضائل و العصمة إذ قد استَيقَنّا بها تماماً من دون أن تُخدَش أو تَتزلزل، ففي هذه الحَلبة قد صرَّح الإمام الرّضا عليه السّلام ضمن رواية مفصَّلة قائلاً: «فَهُوَ مَعْصُومٌ مُؤَيَّدٌ مُوَفَّقٌ مُسَدَّدٌ قَدْ أَمِنَ مِنَ الْخَطَايَا وَ الزَّلَلِ وَ الْعِثَارِ يَخُصُّهُ اللَّهُ بِذَلِكَ لِيَكُونَ حُجَّتَهُ عَلَى عِبَادِهِ وَ شَاهِدَهُ عَلَى خَلْقِهِ»[6]

ـ سادساً: و أخيراً، إنّ انتساب الإسهاء إلى ساحة المعصوم سيَصطدِم الإرادة التّكوينيّة و العقليّة ضمن آية التّطهير فإنّه تعالى قد نصّ على إرادة إذهاب الرّجس، فكيف أراد تعالى إسهاء المعصوم الذي يُعدّ رجساً و عيباً و قبحاً و شيناً بحقّه؟[7] فلو تسلَّمنا «الإرادة التّكوينيّة للإسهاء» حسب زعم الشّيخ الصّدوق ـرحمه اللهـ لَعارَضت «الإرادة التّكوينيّة للتّطهير» و من المبرَم ـلدى تضارب الإرادتَين أنّ صراحة الآية الكريمة ستَتفوّق على تلك الرّوايات ـرغم تكثُّرهاـ غيرَ أنّه يَستحيل أساساً تعارضُ إرادتَين تكوينيَّتَين.

تسائل: هل يُسمَح لنا أن نُخصِّص الإرادةَ التّكوينيّة للتّطهير بواسطة تلك الرّوايات ـإرادة الإسهاءـ بحيث نَستَنتج بأنّه تعالى قد شاءَ تطهيرهم عن الأرجاس و العيوب إلا في إسهاء المعصوم و إينامه ـصوناً لمقالة الشّيخ الصّدوقـ؟

الإجابة الصّارمة:

1. أوّلاً: ليست نسبة الدّليلين من نمَط العموم و الخصوص المطلق أبداً بل يُعدّان متكافِئَين في التّصادم.

2. ثانياً: إنّ الإرادة التكوينيّة العقليّة لا تَخضَع للتَّخصيص و الاستثناء بتاتاً ـو ذلك وفقاً للبُرهان السّالف في «رابعاً»ـ.[8]

فبالتّالي و ببركة هذه الأجوبة الصّائبة قد انهارت عقيدة الشّيخ الصدوق و انثَلَمت تبريرات صاحب الجواهر و الشّيخ الأعظم تماماً.[9]
تَحشيد الرّوايات لإمحاق السّهو و الإسهاء

لقد حشَّد الشّيخ الكلينيّ بوّاباتٍ حول «الاضطرار إلى الحجّة» و... بحيث تُدلِّل بكلّ وضوح انعدام السّهو و الإسهاء تجاه المعصوم، و إلا لَلغت الحجيّة المطلقة في حقّهم بالكامل، فاستَعرضها قائلاً:

1. «بابُ الحجَّة: مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ عَنِ اَلْفَضْلِ بْنِ شَاذَانَ عَنْ صَفْوَانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مَنْصُورِ بْنِ حَازِمٍ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ إِنَّ اللَّهَ أَجَلُّ وَ أَكْرَمُ مِنْ أَنْ يُعْرَفَ بِخَلْقِهِ بَلِ الْخَلْقُ يُعْرَفُونَ بِاللَّهِ قَالَ صَدَقْتَ.

قُلْتُ: إِنَّ مَنْ عَرَفَ أَنَّ لَهُ رَبّاً فَيَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَعْرِفَ أَنَّ لِذَلِكَ الرَّبِّ رِضًا وَ سَخَطاً وَ أَنَّهُ لاَ يُعْرَفُ رِضَاهُ وَ سَخَطُهُ إِلاَّ بِوَحْيٍ أَوْ رَسُولٍ فَمَنْ لَمْ يَأْتِهِ الْوَحْيُ فَقَدْ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَطْلُبَ الرُّسُلَ فَإِذَا لَقِيَهُمْ عَرَفَ أَنَّهُمُ الْحُجَّةُ وَ أَنَّ لَهُمُ الطَّاعَةَ الْمُفْتَرَضَةَ.

وَ قُلْتُ لِلنَّاسِ (أهل العامّة) تَعْلَمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ كَانَ هُوَ الْحُجَّةَ مِنَ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ قَالُوا بَلَى، قُلْتُ: فَحِينَ مَضَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ مَنْ كَانَ الْحُجَّةَ عَلَى خَلْقِهِ فَقَالُوا اَلْقُرْآنُ فَنَظَرْتُ فِي اَلْقُرْآنِ فَإِذَا هُوَ يُخَاصِمُ (و يَستدلّ) بِهِ اَلْمُرْجِئُ [10] وَ اَلْقَدَرِيُّ وَ اَلزِّنْدِيقُ اَلَّذِي لاَ يُؤْمِنُ بِهِ حَتَّى يَغْلِبَ الرِّجَالَ بِخُصُومَتِهِ فَعَرَفْتُ أَنَّ اَلْقُرْآنَ لاَ يَكُونُ حُجَّةً إِلاَّ بِقَيِّمٍ فَمَا قَالَ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ كَانَ حَقّاً، فَقُلْتُ لَهُمْ مَنْ قَيِّمُ اَلْقُرْآنِ؟ [11] فَقَالُوا اِبْنُ مَسْعُودٍ قَدْ كَانَ يَعْلَمُ وَ عُمَرُ يَعْلَمُ وَ حُذَيْفَةُ يَعْلَمُ قُلْتُ كُلَّهُ قَالُوا لاَ؛ فَلَمْ أَجِدْ أَحَداً يُقَالُ إِنَّهُ يَعْرِفُ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلاَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلاَمُ وَ إِذَا كَانَ الشَّيْءُ بَيْنَ الْقَوْمِ فَقَالَ هَذَا لاَ أَدْرِي وَ قَالَ هَذَا لاَ أَدْرِي وَ قَالَ هَذَا لاَ أَدْرِي وَ قَالَ هَذَا أَنَا أَدْرِي فَأَشْهَدُ أَنَّ عَلِيّاً عَلَيْهِ السَّلاَمُ كَانَ قَيِّمَ اَلْقُرْآنِ وَ كَانَتْ طَاعَتُهُ مُفْتَرَضَةً وَ كَانَ الْحُجَّةَ عَلَى النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَ أَنَّ مَا قَالَ فِي اَلْقُرْآنِ فَهُوَ حَقٌّ فَقَالَ رَحِمَكَ اللَّهُ.»[12]

فإنّ تسمية الباب »بالاضطرار إلى الحجّة» يَنصُّ على اضطرارنا إلى المعصوم الحجّة فإنّ القرآن الكريم بمفرده سيُوافِق بعض المذاهب الزّائفة أيضاً و لهذا قد توجَّب ملاحظة قيّم معصوم عن العيوب و النُّقصان كي لا نَتزحلَق في الأغلاط و البُركان، فنظراً لذلک لا نَتعقّل صدورُ السّهو و لا إصدار الإسهاء أبداً إذ لا يَنسجمان مع الحجّة المطلقة ذاتِ العصمة التّامّة.

2. «بَابُ أَنَّ الْحُجَّةَ لاَ تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلاَّ بِإِمَامٍ: مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى الْعَطَّارُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنِ اِبْنِ أَبِي عُمَيْرٍ عَنِ اَلْحَسَنِ بْنِ مَحْبُوبٍ عَنْ دَاوُدَ الرَّقِّيِّ عَنِ اَلْعَبْدِ الصَّالِحِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ قَالَ: إِنَّ الْحُجَّةَ لاَ تَقُومُ لِلَّهِ عَلَى خَلْقِهِ إِلاَّ بِإِمَامٍ حَتَّى يُعْرَفَ».[13]

3. «بَابٌ فِي أَنَّ اَلْأَئِمَّةَ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ عَلَى خَلْقِهِ: الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ مُعَلَّى بْنِ مُحَمَّدٍ عَنِ اَلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ الْوَشَّاءِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ عَائِذٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ أُذَيْنَةَ عَنْ بُرَيْدٍ الْعِجْلِيِّ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلاَمُ عَنْ قَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «وَ كَذٰلِكَ جَعَلْنٰاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدٰاءَ عَلَى النّٰاسِ[14]» قَالَ نَحْنُ الْأُمَّةُ الْوُسْطَى وَ نَحْنُ شُهَدَاءُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ وَ حُجَجُهُ فِي أَرْضِهِ قُلْتُ قَوْلُ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ: «مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرٰاهِيمَ» قَالَ إِيَّانَا عَنَى خَاصَّةً: «هُوَ سَمّٰاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ» فِي الْكُتُبِ الَّتِي مَضَتْ وَ فِي هَذَا اَلْقُرْآنِ: «لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيداً عَلَيْكُمْ[15]» فَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ الشَّهِيدُ عَلَيْنَا بِمَا بَلَّغَنَا عَنِ اللَّهِ عَزَّ وَ جَلَّ وَ نَحْنُ الشُّهَدَاءُ عَلَى النَّاسِ فَمَنْ صَدَّقَ صَدَّقْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَ مَنْ كَذَّبَ كَذَّبْنَاهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.»[16]

و قد قرَّرنا أسلوب الاستدلال بها ضمن الرّواية الأولى ـ فلاحِظها ـ.

---

[1] يَبدو أنّ الآية لا تُلائم محط حوارنا ـ السّهو من الشّيطان ـ لأنّها تتحدّث حول الفسّاق أو الكفّار الّذين يتولّونَه بينما الصّلحاء و المؤمنون و أقرانهم كثيراً ما تَعرُضهم الشّكوک و السّهو و الغفلات و الوسوسات ضمن الصلاة في حين أنّهم لم يَتّخذوا الشيطان وليّاً و سلطانا، فكان من الأجدر ألّا يَستشهِد بهذه الآية الكريمة.

[2] ابن‌بابويه محمد بن على. من لا يحضره الفقيه. Vol. 1. ص360 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[3] سورة الفرقان الآية 7.

[4] نفس السّورة الآية 20.

[5] و ذلک وفقاً لخبر مفضل ابن عمر المروي في بصائر الدرجات في الموضع المشار اليه مسبقاً ـ الحديث ٣ قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام سألته عن علم الإمام بما في أقطار الأرض و هو في بيته مرخى عليه ستره، فقال: يا مفضل ان الله تبارك و تعالى جعل للنبي (ص) خمسة أرواح: روح الحياة فيه دب و درج، و روح القوة فيه نهض و جاهد و روح الشهوة فيه أكل و شرب و أتى النساء من الحلال، و روح الإيمان فيه أمر و عدل، و روح القدس فيه حمل النبوة، فإذا قبض النبي (ص) انتقل روح القدس فصار في الإمام عليه السلام، و روح القدس لا ينام و لا يغفل و لا يلهو و لا يسهو، و الأربعة الأرواح تنام و تلهو و تغفل و تسهو، و روح القدس ثابت يرى به ما في شرق الأرض و غربها و برها و بحرها، قلت: جعلت فداك يتناول الإمام عليه السلام ما ببغداد بيده؟ قال: نعم و ما دون العرش».

[6] كلينى محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). Vol. 1. ص202 تهران ـ ايران: دار الكتب الإسلامية.

[7] و قد تَجاهر الشّيخ الأعظم مسبقاً بهذه النّقطة المتميّزة أيضاً قائلاً: «وكون نفس السهو نقصاً (ذاتاً) دون نفس النوم (كما اعتقَده الشّيخ المفيد، ولكنّه) لا ينافي كونَ هذا الفرد (الخاصّ) من النوم (التّارک للصّلاة) أنقصَ (و أشنعَ في حقّ النّبيّ فحسب) لكشفه عن تقصير صاحبه و لو في المقدّمات (و هذا مرفوض في حقّ المعصوم بتّاً»

[8] ثمّ هنا قد علَّق الأستاذ المبجَّل شارحاً معنى الإرادة التّكوينيّة للتّطهير ناقلاً عن والده المرحوم شبهةً قائلة: «لا فضيلة للإرادة التكوينيّة بالتّطهير للمعصوم إذ لو انصبَّت هذه الإرادة الخارقة على شخص لَسلَبت منه اختيار المعصية و التّخلّف فبالتّالي سيُجبَر المعصوم على الطّاعة و الامتثال دوماً و إنّما الفضيلة و الشّرف في اكتساب العصمة و وجود الاختيار لمغادَرة المعصية.

و قد أجابه الوالد المحقّق الأستاذ: بأنّ متعلق الإرادة التكوينية متفاوِتة:

1. فأحياناً يريد تعالى انعدام قدرته على الذّنب و الإثم، فحينئذ ستَنهدهم الفضيلة و سيَتَّجه الإستشكال.
2. بينما الإرادة التكوينيّة الإلهيّة قد تعلَّقت بنفس التّطهير و إعدام الرّجس مع انحفاظ قدرتهم على المعصية ـ فهنا ستَتجلّى الفضيلة ـ فإنّهم عليهم السّلام يُطيقون التّمرّد و التّخلّف بكل سهولة و لكن حيث يُبصِرون واقعيّةَ قبائح الأفعال و قذاراتها بنحو متكامل، فبالتّالي قد تَجنّبوها باختيارهم الذّاتيّ، فنحن أيضاً لم نفكِّر أبداً بالخروج عرياناً أو باقتحام النار فكذلك المعصوم، فبالتّالي ستُعدّ هذه فضيلة سامية للغاية.
[9] و بالختام أوّد أيضاً أن أجيب بإجابة رائعة تالية: و هي أنّا لو فَتحنا بَوّابة «جواز الإسهاء» بحقّ المعصوم لَتفتَّحت للأعداء ـ كالبكريّة و...ـ مختلَف أبواب التّوجيه و التّبرير حيث سيَستغِلّون فُرَصاً وافرة لتنقيص النّبيّ و إعابته لدى بقيّة الوقائع و الأحداث كما تظافَرت رواياتهم المزيَّفة ضمن صِحاحهم المُعترَفة.
[10] المرجئة فرقة من فرق الإسلام يعتقدون أنّه لا يضر مع الايمان معصية و لا ينفع مع الكفر طاعة سموا مرجئة لانهم يرجئون العمل عن النية أي يؤخرونه في الرتبة عنها و عن الاعتقاد و قد تطلق المرجئة على من أخر أمير المؤمنين عليا (عليه السلام) عن مرتبته و القدرى قد يطلق على الجبرى و على التفويضى. و الزنديق هو النافى للصانع أو الثنوى.
[11] في الفائق «قيم القوم من يقوم بسياسة أمورهم» و المراد هنا من يقوم بأمر القرآن و يعرف ظاهره و باطنه و مجمله و مؤوله و محكمه و متشابهه و ناسخه و منسوخه بوحى الهى أو بالهام ربانى او بتعليم نبوى.
[12] كلينى محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). Vol. 1. ص168 تهران ـ ايران: دار الكتب الإسلامية.
[13] نفس اليَنبوع ص177.
[14] البقرة: ١٣٨.
[15] الحجّ: ٧٨-٧٩ و في المصحف «شَهِيداً عَلَيْكُمْ».»
[16] كلينى محمد بن يعقوب. الكافي (اسلاميه). Vol. 1. ص189 تهران ـ ايران: دار الكتب الإسلامية.